بشرى تنقلها «الوطن»

عفو مرتقب عن ٣٠ طالب دراسات عليا بالعدول عن «حرمانهم من التقدم للامتحان»

هادي بك الشريف

انعكست مسألة نقص الموظفين والكوادر الإدارية على مستوى العملية التعليمية والمراقبات الامتحانية وتأخر صدور النتائج ومصدقات التخرج والوثائق في عدد من الكليات، ما دفع بالكليات إلى التلويح بعقوبات بحق طلبة الدراسات العليا نتيجة عدم تقديم بالمراقبات، وعلى وجه التحديد كلية الحقوق بجامعة دمشق التي قررت حرمان ٣٠ طالباً وطالبة من التقدم إلى الامتحانات القادمة بسبب عدم التزامهم بالمراقبات.

شريحة كبيرة من الطلبة والمتابعين أبدت قرار الحقوق انطلاقاً من ضرورة التشدد بالعقوبات المفروضة لخلق مزيد من الالتزام يعوض النقص الحاصل بالموظفين، وبالتالي فإن هناك تفاوتاً ملحوظاً في تطبيق العقوبات بين كلية وأخرى.

بالمقابل، كشف مصدر مسؤول في جامعة دمشق في حديث خاص لـ«الوطن» عن النظر بقرار الكلية حرمانها للطلبة، مبيناً أنه لن يتم الإجحاف بحق الطلبة، ومن المرجح أن يتم إسقاط عقوبة حرمانهم من التقدم إلى الامتحان ومنحهم فرصة أخيرة لا تهاون بعدها في تطبيق أي عقوبة ضمن أي كلية تمس موضوع الالتزام بالمراقبات، مضيفاً: سندرس الموضوع بعناية شديدة، علماً أنه من ضمن واجبات طلبة الدراسات العليا تنفيذ ما يكلفون به من الكلية، لكن لن يكون هناك إجحاف بحق الطلاب، مع التأكيد على عدم تكرار المخالفات.

وقال المصدر: إن البت في الموضوع من صلاحيات مجلس الجامعة لاتخاذ القرار النهائي بالتنسيق مع الكلية المعنية، مشيراً إلى أن هناك عقوبات من صلاحيات الكلية «بالتقويض» ومنها التنبيه والإنذار، لكن أي قرار بحرمان الطلاب من الامتحان ينظر به ويبت ويدرس وفق الأنظمة والقوانين، مع متابعة الموضوع بحيث لا يعاد ارتكاب المخالفة.

مضيفاً: نتعامل مع جميع الكليات على أنها سواسية، خاصة أن هناك التزاماً من الكليات الطبية وعدد من الكليات، مقابل عدم التزام طلاب الكليات الأخرى.

ووعد المصدر بمفاجآت إيجابية لطلبة الدراسات العليا يتم التحضير لها لتقر خلال الفترة القادمة على صعيد البحث العلمي، مؤكداً العمل على تشجيع العملية البحثية والاهتمام بمشاكل الطلاب والنظر بالجانب الخدمي في مختلف الكليات، منوها بمراقبة واقع الامتحانية وضبطها بالشكل المطلوب في التعليمين العام والمفتوح.

كما شددت رئاسة جامعة دمشق على ضرورة الإسراع بإنجاز وإصدار نتائج المقررات الامتحانية، مضيفاً: ننتظر المسابقة المركزية للتعيين وبناء عليه سيتم رفد الجامعة بعدد إضافي من الكادر والموظفين لعدد من الكليات.

وحول وجود عدد من السلبيات في أروقة الكليات، قال المصدر: لا ننكر وجود السلبيات، ونحن شفافون بالتعامل معها والعمل على تجاوزها، بما فيه إعادة الألق إلى جامعة دمشق، مضيفاً: من الاستحالة التلاعب بجهاز تصحيح المواد المؤتمتة.

وحول واقع المواد التقليدية والمؤتمتة، أكد المصدر أن توجه الجامعة هو حسب الأفضل، مبيناً أن ما ينطبق على الكليات الطبية والهندسية، يختلف من حيث التطبيق على الكليات النظرية، علماً أن القسم هو الأقدر والأجدر على تقدير المادة واعتمادها كمقرر تقليدي أو مؤتمتة، مضيفاً بالقول: نترك الأمر للقسم والكلية المعنية.

جدير بالذكر أنه اتخذ في الجامعات إجراءات انضباطية وفرض عقوبات بحق طلاب الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) في حال عدم الالتزام بالواجبات المطلوبة منهم في مرحلة البحث الواردة في المادة الأولى من قرار مجلس التعليم العالي رقم ٢١٥ تاريخ ٣-٦-٢٠٢١ أو الخلل بأي منها.

ونص القرار الصادر عن مجلس جامعة البعث، على فرض عقوبة فصل طالب الماجستير أو الدكتوراه من الدرجة المقيد فيها (مرحلة البحث) في حال عدم حضوره لثلاثة سيمنارات دورية متتالية مطلوبة منه لمتابعة أمور بحثه ومراحل إنجاز البحث وفق المواعيد التي يحددها القسم واللجنة العلمية المختصة.

وذلك مع فرض عقوبة الإنذار المسجل الخطي في حال الخلل في أحد هذه الالتزامات وتشمل عدم تواصله المستمر مع مشرفه العلمي، وعدم تدريسه للساعات المطلوبة منه (طالب دراسات عليا مرحلة البحث)، وعدم الالتزام بجدول المراقبات الامتحانية المطلوبة منه (طالب دراسات عليا مرحلة البحث)، وعدم حضوره للنشاطات واللقاءات العلمية المطلوبة منه في القسم المختص.

هذا ويفصل الطالب (ماجستير أو دكتوراه في مرحلة البحث) من الدرجة المقيد بها عند معاقبته بأربعة إنذارات خطية نتيجة الخلل الحاصل في أداء واجباته.

اجتماع قريب لمناقشة التعرفة الطبية

نقيب الأطباء لـ«الوطن»: المشافي الخاصة و«المالية» يتفقان على التحصيل الضريبي بناء على الربح الحقيقي

محمد منار حميجو

اعتبر نقيب الأطباء غسان فندي أن اجتماع المشافي الخاصة مع وزارة المالية الذي تم عقده مؤخراً حول ربط المشافي الخاصة بنظام الفوترة مع الوزارة الذي يساعد على التحصيل الضريبي كان مثمراً وتم الاتفاق بين هذه المشافي والوزارة على الخطوط العريضة بأن الجميع يبحث عن تحصيل الضريبة بشكل عادل وبناء على الأرباح الحقيقية، مؤكداً أن المخابر والأشعة كلها داخلة في هذا المشروع.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين فندي أنه لا خلاف من ناحية المبدأ فالجميع متفق بالشكل العام ويدرك أهمية التحصيل الضريبي فالحكومة تنادي بأن يكون التحصيل الضريبي على الربح الحقيقي وصاحب المشفى الخاص يقول: إنه جاهز لدفع الضريبة بناء على ربحه الحقيقي، مشيراً إلى أنه ربما يشوب التطبيق بعض المعوقات ولكن مادامت الآلية وضعت بهذه الطريقة فإنه يمكن الوصول إلى حل يرضي الجميع.

وأوضح أن المشافي تقوم بتجهيز ما يستلزم من برامج وتم إعطاؤها وقتاً لذلك إضافة إلى وضع وزارة المالية بقيمة المستهلكات بشكل شهري ووسطي باعتبار أن أسعارها متغيرة، مشيراً إلى أنه للأسف المستلزمات الطبية مرتبطة بسعر الصرف إضافة إلى أن معظمها مستوردة إضافة إلى أسعار المحروقات التي يستخدمها المشفى.

وكشف فندي أن هناك اجتماعاً قريباً للجنة اجتماع اللجنة باعتبار أن الموعد لم يحدد بعد.

ولفت فندي إلى أن هناك تحسناً للواقع الصحي في سورية بعدما تعرض للتدمير خلال السنوات العشر الأخيرة نتيجة الحرب على سورية، موضحاً أن هناك ترميماً للكثير من الأجزاء الصحية في كل المحافظات إضافة إلى عودة الكثير من الأطباء إلى مناطقهم المحررة.

وأضاف فندي: كما أن هناك خطة لزيادة عدد الأطباء ومساعي حثيثة لزيادة الأجهزة الطبية، معتبراً أن هذا في مجمله سوف يؤدي إلى تحسين الخدمة الطبية، ومشيراً إلى أن الجميع معني في هذه الخطة من وزارتي الصحة والتعليم العالي والبحث العلمي وإدارة الخدمات الطبية العسكرية وحتى الإعلام والمواطن معني في هذه الخطة بتحسين الواقع الصحي.

وأكد فندي أنه لا يمكن إنكار أن الواقع الصحي في سورية تعرض للتدمير خلال السنوات العشر الماضية، موضحاً أنه أصبحت هناك هجرة للعديد من الأطباء ونقص في التجهيزات الطبية نتيجة الحصار الجائر على سورية وهذا ما أدى إلى تراجع الخدمة الطبية وحتى أصبح هناك تركيز على لقمة العيش أكثر من الاهتمام بالخدمة الطبية.

وأشار فندي إلى أن الواقع الصحي قبل الحرب على سورية كان في تصاعد من جهة نقص الأمراض وانخفاض في مستوى الوفيات.

بانتظار تعميم يسهل بيع السكن الشبابي والعمالي في السويداء

عبير صيموعة

السويداء-

عادت قضية السكن العمالي والشبابي في السويداء إلى الظهور من جديد ولكن بإشكالية أخرى تعدت قضية الأقساط المرتفعة وزيادة التكاليف والأحلام التي ذهبت أدراج الرياح بامتلاك سكن يتناسب مع أصحاب الدخل المحدود. وأكد العديد من المكتتبين في كلا المشروعين ممن تواصلوا مع «الوطن» أن أحلامهم الجديدة بمحاولة بيع تخصيصهم اصطدمت هي الأخرى بقضية البيوع العقارية وإلزامهم بوضع مبلغ لا يقل عن ٥ ملايين ضمن حسابات بنكية ليتمكنوا من إنهاء عملية البيع تلك، مشيرين إلى عجزهم عن القيام بخطوة الإيداع لحاجتهم الماسة إلى ثمن التخصيص المراد بيعه فضلاً عن أن إيداع تلك المبالغ ضمن حسابات مصرفية للراغبين في الشراء وخاصة وأن معظمهم من المغتربين القادرين على شراء تخصيصهم والذين لا يمتلكون حسابات مصرفية داخل القطر حال دون إتمام عمليات البيع تلك الأمر الذي جعلهم بين مطرقة الحاجة وسندان القرارات الروتينية.

وأوضح أصحاب الاكتتاب الراغبين في التخلي عن مسكن أحلامهم (نظراً للوضع الاقتصادي المتردي الذي يعيشونه) أنه يمكن حل الإشكالية التي تعترضهم في عمليات بيع التخصيص ولو بشكل جزئي في حال تم تنفيذ بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٧ تاريخ ١٣/ ٩/ ٢٠٢١ الذي يقضي بسداد مبلغ عبر الحسابات المصرفية ما يعادل نسبة ١٥ بالمئة من القيمة الرائجة للوحدة العقارية المبيعة من فروع المصارف بعد أن يقوم أصحاب العلاقة (المشتري لطلب التحويل) أو من ينوب عنه قانونياً بإبراز وثيقة قيد مالي أصولية بقيمة الوحدة العقارية الرائجة، ممنوحة من الدوائر المالية المختصة بالمحافظات والتي تقوم بمنح براءة ذمة مالية مرفق معها وثيقة قيد مالي أصولي.

وأكد أصحاب التخصيص بكلا المشروعين «السكن الشبابي والعمالي» أنه في حال تم تطبيق البلاغ فإن القيمة المستوفاة من قيمة العقار لن تتجاوز الـ١٥ بالمئة الأمر الذي لن يحملهم أعباء مالية كبيرة بحجزهم مبالغ الإيداع في المصارف وهم الأحوج لها فضلاً عن أن البلاغ بمنزلة تيسير لأمور البيع لتضمينه قبول من ينوب عن صاحب العلاقة قانونياً. واعتبروا أن عدم تطبيق تعليمات البلاغ من المؤسسة العامة للإسكان في دمشق حتى تاريخه والذي جاء تحت ذريعة عدم وصول التعليمات لآلية التطبيق أصابهم بالعجز وأبقاهم معلقين بين عدم البيع وواقع الانتظار.

بدورها أكدت رئيسة مجموعة الإسكان في المنطقة الجنوبية كندة الظواهرة لـ«الوطن» صدور بلاغ رئاسة مجلس الوزراء الذي أشار إليه المكتتبون في مشروعي السكن الشبابي والعمالي إلا أن التعليمات الناظمة لتنفيذه لم يتم تعميمها حتى تاريخه على فروع المؤسسة ليصار إلى العمل بها ما يضمن تسهيل عمليات التنازل عن التخصيص وبيعه لمن يريد من المكتتبين.

وأشارت إلى أنه تم التواصل مع الإدارة العامة للمؤسسة في دمشق أكثر من مرة للسؤال عن تلك التعليمات وفي حال تعميمها سيتم العمل وفق البلاغ مباشرة ومن دون ذلك فإن فرع المؤسسة لا يمتلك أي صلاحيات إلا ضمن القرارات المعمول بها حالياً.

المنحة حركت جمود الأسواق بحماة

مواطنون: جاءت بالوقت المناسب.. اقتصادي: تضخ كتلة مالية

حماة- محمد أحمد خبازي

أنعشت المنحة الأخيرة حركة البيع والشراء بأسواق حماة، وبددت تلك الحالة من الركود النسبي التي كانت مسيطرة على مجمل النشاطات الاقتصادية.

وبيّن العديد من الباعة لـ«الوطن» أنه من يوم السبت الماضي، دبت الحيوية في السوق، وصار المواطنون يشترون، ولكن معظمهم بالدين ريثما يقبضون المنحة!

وأوضح الباعة أن الحركة نشطة في شراء الأحذية والبيجامات الرياضية الصيفية، والقمصان الرجالية وبنطلونات الجينز النسائية، وألبسة الأطفال أيضاً.

ولفت باعة آخرون إلى أن الإقبال زاد على شراء السمون والزيوت النباتية، والبقوليات، والسكر والرز، والمنظفات.

وذكر أصحاب محال حلويات أن «التواصي» على حلويات العيد زادت مؤخراً، ولم تقتصر على الطبقة المخملية.

وأوضح بعضهم أن مواطنين دخلوا لأول مرة محالهم، ومنهم من اشترى كيلو حلويات، ومنهم من أوصاهم على «طلبية» لقبل العيد بيوم، ولكن لم تتجاوز ٢ كيلو.

فيما بيّن عدد من الباعة في السوق الطويل الشعبي، وأصحاب البسطات بمدخله، أن الإقبال زاد على الأحذية و الألبسة النسائية والولادية، وعلى القطنيات، والمكيجاجات، والعطور.

وأما أصحاب محال مستلزمات الأراكيل، فبيّنوا أن الطلب على المعسل والفحم صار أفضل في هذه الأيام وكذلك أصحاب محال الموالح والمكسرات والبزورات، أبدوا ارتياحهم لتنامي حركة البيع والشراء.

وبيّن العديد من المواطنين، أن المنحة شكلت دعماً جيداً لهم في هذه الفترة الصعبة.

وأوضح بعضهم أنهم لم يقبضوها بعد، ولكنهم استدانوا بقيمتها ما يلزمهم من مواد العيد، من المحال التي يعرفون أصحابها.

وقالت سيدة: المنحة ساعدتنا، فأنا وزوجي موظفان بالتربية، و١٥٠ ألف ليرة لأسرتنا المؤلفة من ٣ أشخاص ممتازة. وقال مواطن: جاءت المنحة بالوقت المناسب.

ورأى الخبير الاقتصادي عبد الله ديوب أن للمنحة أثراً بالغاً في كسر جمود الأسواق وتحريكها.

فالذين شملتهم سينفقونها في الأسواق خلال هذه الفترة على شراء ما يلزمهم من مواد غذائية وغير غذائية، ومستلزمات العيد وغيره.

وأضاف: وهو ما يعني ضخ كتلة مالية كبيرة بالسوق، من شأنها أيضاً تدوير رأسمال الفعاليات الاقتصادية، من خلال رفد تكاليف العمل والإنتاج بتلك الكتلة.

وأوضح أن ذلك يكسر جمود الأسواق ولو بشكل بسيط، ولكنه يحقق دفقاً جديداً في الاقتصاد الوطني.

بعد انتظار أكثر من يومين وهي محملة..

تأمين مازوت لـ٨٥٠ شاحنة تنقل مواد من مرفأ طرطوس للمحافظات

هيثم يحيى محمد

لا يزال نقص المازوت يرخي بظلاله السوداء على الواقع الخدمي والإنتاجي والسياحي والتنموي في محافظة طرطوس إضافة لما يرافق ذلك من خلل وفساد وسوق سوداء وارتفاع في الأسعار تحت حجة تأمين المادة من هذه السوق بأسعار تفوق السعر الرسمي أو الصناعي بعدة أضعاف، مع تأكيد أن استمرار هذا النقص بعض النظر عن أسبابه سيفاقم الأمور سلباً في مختلف المجالات المتعلقة بالنقل العام ونقل البضائع من المرفأ إلى مقاصدها والإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي والحياة المعيشية بشكل عام.

اليوم تتوقف مع مشكلة المازوت مع الشاحنات التي تنقل البضائع الواردة عبر مرفأ طرطوس بعد أن تكررت حالات الانتظار عند مكتب تنظيم نقل البضائع عدة مرات مع بقاء الشاحنات محملة بضائعها ليوم أو يومين أو ثلاثة لأسباب تتعلق بنقص المادة وبالبطاقة وبالآلية المتبعة في التعبئة، فقد وصلت(الوطن)عدة اتصالات من سائقي شاحنات حول ما تقدم وقامت بزيارة للمكان الأسبوع الماضي ووجدت أن عشرات الشاحنات المحملة تنتظر تعبئة المازوت، ولدى سؤال بعض السائقين شكوا من هذا الواقع المر وطالبوا بتأمين المادة لهم وتعبئة ما هو مخصص للشاحنة إما داخل المرفأ وإما من محطات على الأوتستراد وليس من مكتب تنظيم نقل البضائع كما يحصل الآن، حيث يطلب من كل سائق أن يحمّل البضاعة من المرفأ ثم يسلك طريقاً طويلاً ليلف ويأتي إلى مكتب الدور وينتظر إما المنتظرة أيام من الآن وصاعداً ولاسيما أن عدداً من السائقين أكدوا أنهم ينتظرون وسيراتهم محملة منذ يومين أو ثلاثة أيام عند مكتب الدور قال: اقترحنا أن تتم عملية تعبئة المازوت على الحمل وليس على الخمسة أيام ضمن الكمية المخصصة للسيارة خلال شهر وليكن ١٤٠٠ لتر شهرياً وهو المقترح الأمثل والأصح وهكذا نلغي هذا المظهر من أرتال السيارات التي تنتظر إلى أن تفتح بطاقاتها للتعبئة وهي خمسة أيام وتتم عملية الشحن بصورة أسرع ما يعطي اقتصادية وتقليل الوقت بعملية شحن البواخر التي تشحن حمولات القمح والذرة والصويا والتجاري منها، وختم بالتأكيد أن تجاوب وزير النقل مع اقتراح زيادة كمية المازوت المخصصة للشحن أدى لمعالجة المشكلة الأسبوع الماضي وتعبئة ٨٥٠ شاحنة كانت محملة من المرفأ للقطاع العام.

عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل في مجلس المحافظة حسان ناعوس أكد لـ«الوطن» أن المحافظة تبذل جهداً كبيراً لنقل ما يرد من البضائع عبر مرفأ طرطوس إلى مقاصدها في المحافظات من دون تأخير ومن دون ترتب غرامات بالقطع الأجنبي لمصلحة السفن الناقلة وتعمل مع وزير النفط لزيادة كمية المازوت لهذا الغرض.

أما بالنسبة للآلية المتبعة فرأى ناعوس أنها هي الطريقة الأنسب ولا بديل منها علماً أن شرط تعبئة المازوت لأي شاحنة هو أن تكون محملة من المرفأ والحمل على ظهر الشاحنة والبطاقة مفتوحة.

بسبب عدم توافر المازوت أو بسبب عدم فتح البطاقة ما ينعكس سلباً على البضاعة وزمن إيصالها وغير ذلك إضافة لما تسببه الشاحنات المنتظرة من ازدحام وأزمات مرورية في المنطقة الممتدة من الأوتستراد باتجاه البلاطة وجسر البلاطة وصولاً لمكتب نقل البضائع.

رئيس نقابة النقل البري وائل حسين في طرطوس أوضح أن المشكلة تم حلها بزيادة كمية المازوت الأسبوع الماضي أما بشأن الآلية المتبعة حالياً فدافع عنها وأكد أنها الأنسب لأسباب كثيرة.

وبسؤال مدير مكتب نقل البضائع في طرطوس محمد عبد الرحمن عن اقتراحه للتخلص من منظر الشاحنات